وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للبنات
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية
المادة : اسس تربية : الأولى

اسس تربية

أستاذ المادة : م. سعدية محمد سحاب
الايميل الجامعي :smohammed@tu.edu.iq
العام الدراسي 2023 - 2024

الفصـل الثالث :- الاساس الاجتماعـــــــي :- اذار

٤ص_ل الثالث

الاساس الاجتماعـــــــي

اولا ً : مفهوم الضبط الاجتماعي

يعد موضوع الضبط الاجتماعي من اهم الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرون ، واهتم به علماء التربية والاجتماع وعلم النفس لصلته الوثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الافراد داخل هذه المجتمعات .

ولا يزال موضوع الضبط الاجتماعي يعاني كثيرا ً من الخلط والغموض ، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى ال اختلاف العلماء انفسهم في مسألة تحديدهم لمفهوم الضبط الاجتماعي ، وعدم اتفاقهم على تعريف واضح محدد له ، وكذلك عدم اتفاقهم على ميدان الضبط الاجتماعي وحدوده بوصفه عملية تنطوي على كثير من المضامين والمفهومات التي تتدخل في تحديد ابعاده ووظائفه بالنظر الى اسسه ومجالاته النظرية والعملية .

وقد وردت اشارات الى مسألة النظام والقواعد المنظمة للسلوك والسلطة في كثير من الكتب القديمة ، حيث تعرض فلاسفة اليونان القدماء لمسألة الضبط الاجتماعي ، ولكنهم استخدموا مصطلحات اخرى : كالقانون او الدين او العرف او الاخلاق .

غير ان اول رائد لمفهوم الضبط الاجتماعي هو العلامة العربي " ابن خلدون " الذي اشار في مقدمته الى الضبط الاجتماعي بصورة اكثر وضوحا ً وتحديدا ً في قوله : " ان الاجتماع للبشر ضروري ولا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون اليه ، وحكمه فيهم اما ان يستند الى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم اليه وايمانهم بالثواب والعقاب عليه ، او الى سياسة عقلية يوجب انقيادهم اليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم ، فالاولى يحصل نفعها في الدنيا والاخرة ، والثانية انما يحصل نفعها في الدنيا فقط " . كما يرى ان " الانسان بحاجة الى سلطة ضابطة لسلوطه الاجتماعي ، وان عمران المدن بحاجة الى تدخل ذوي الشأن والسلطان من اجل فاعلية النوازع وحماية المنشآت . ووسائل الضبط التي تحقق هذه الغاية تتمثل في : الدين ، والقانون ، والآداب العامة ، والاعراف ، والعادات ، والتقاليد ... " .

ثانيا ً : الضبط ضرورة اجتماعية

الانسان بطبيعته اجتماعي ، لا يستطيع العيش وحيدا ً ولا بد ان ينتمي الى جماعة يستمد منها القوة والطمأنينة ، ويسهم مع الآخرين في تحقيق الخير والمعيشة الكريمة . وقد بدأت المجتمعات البشرية بمجتمع العائلة ، ثم توسعت الى مجتمع القبيلة ومجتمع القرية ومجتمع المدينة حتى اصبحت مجتمعات قومية .

وترتكز المجتمعات في بنيتها على العناصر التالية :

قيم اخلاقية يؤمن بها افراد المجتمع ، وتمثل الاهداف والغايات التي يسعون الى تحقيقها .

ترجمة قيم الجماعة الى انظمة وقوانين واعراف تلتزم بها الجماعة في نشاطهم وساوكهم ، ويعتبرون من يخالفها مذنبا ً يستحق العقاب . وفي كل جماعة من الجماعات تنشأ طائفة من الافعال و الممارسات والاجراءات والطرق التي يزاولها الافراد لتنظيم احوالها والتعبير عن افكارهم وما يجول في مشاعرهم ، ولتحقيق الغايات التي يسعون اليها . وعندما تستقر هذه الافعال في شعور الجماعة وترسخ

في عقول الافراد تصبح قواعد ملزمة ، تكون نظما ً مختلفة الى التنظيم الاجتماعي الذي يرتكز عليه استقرار المجتمع . وقد اعتبر العالم " هربرت سبنسر " المجتمع كائنا ً عضويا ً يشبه من كل نواحيه وخصائصه ومقوماته ووظائفه الجسم الحي ، كما انه يتطور كما تتطور الكائنات العضوية ، فكما ان للجسم العضوي بناء عام او هيكل يضم مجموعة من الاعضاء الداخلية كالقلب والمعدة والامعاء ، ولكل عضو من هذه الاعضاء وظيفة معينة تتفاعل مع وظائف الاعضاء الاخرى من اجل ابقاء الجسم او البناء العضوي حيا ً ، كذلك للمجتمع بناء او هيكل عام يضم مجموعة من النظم (كالنظام السياسي والا سري والاقتصادي ...) . ويقوم كل نظام بأداء وظيفة محددة ، في اطار اشباع حاجات اعضاء المجتمع ، وتتفاعل هذه النظم مع بعضها بحيث تبقي المجتمع قائما ً بذاته . واذا حدث خلل جوهري في وظائف أي عضو من اعضاء الجسم ، فإنه يمرض وقد يصل الى الوفاة ، كذلك فان اختلال أي نظام من نظم المجتمع يؤدي الى ظهور الامراض الاجتماعية متمثلة في الجريمة والتفكك الاسري وانحراف الاحداث و التسيب ... الخ ، وكما ان الجسم الانساني يموت فان المجتمع يمكن ان يتفكك وينحل . وعلى هذا ، فقد ذهب كل من اوجبرن ونيمكوف Ogburn and Nimkoff ، الى ان دارسي علم الاجتماع ، يستخدمون اصطلاح الضبط الاجتماعي بطريقة عامة جدا ً في وصف كل الوسائل ، التي تستخدمها الجماعة في تحقيق النظام الاجتماعي . ويترتب على هذا الاستخدام ، ان العادات الشعبية ، وتقسيم العمل ، مثلا ً يمكن تصنيفهما من وسائل الضبط الاجتماعي ، ما داما يساعدان على استمرار الجماعة وتكاملها . فالضبط ، في نظرهما ، هو العمليات والوسائل ، التي تستخدمها الجماعة في تضييق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية .

ان كل عرف اجتماعي ، وكل مظهر من مظاهر السلوك العام ، هو الى درجة ما ، وسيلة للضبط الا جتماعي ؛ بل ان ابسط قواعد السلوك ، او ابسط مظاهر التقاليد او آداب السلوك العام ، هي ادوات ووسائل للضبط الاجتماعي .

1 - اهمية الضبط الاجتماعي ، وتكور الاهتمام به

لقد نال موضوع الضبط الاجتماعي عناية كثير من علماء الاجتماع ، منذ ان قرر ابن خلدون ، ان الضبط الاجتماعي اساس للحياة الاجتماعية ، وضمان لامنها ، واستمرار لبقائها . فهو يقول ان الاجتماع ا لانساني ضروري ، اذ ان الانسان مدني بطبعه ، أي لا بد له من الاجتماع ، الذي هو المدنية . ثم ان هذا ا لاجتماع ، اذا حصل للبشر ؛ ومن ثم ، عمران العالم بهم ، فلا بد من وازع ، يدفع بعضهم عن بعض ؛ لما في طباعهم الحيوانية من العدوان ، والظلم . ويقول ، في موضع اخر ، انه لا بد للبشر من الحكم الوازع ، أي الحكم بشرع مفروض من عند الله ، يأتي به واحد من البشر ؛ وانه لا بد ان يمون متميزا ً عنهم بما يودع الله فيه من خواص هدايته ، ليقع التسليم له ، والقبول منه ؛ حتى يكون الحكم فيهم وعليهم من غير انكار ، ولا تزييف .

ومن العلماء ، الذين اسهموا في دراسة عملية الضبط الاجتماعي والاجتماع القانوني ، مونتسكيو Montesquieu ، في كتابه " روح القوانين " حيث اشار الى ان لكل مجتمع قانونه ، الذي يلائم بيئته ، الطبيعية والاجتماعية ؛ أي انه اكد العلاقة بين القانون ، والضبط ، والظواهر الاجتماعية ، والنظم . وتنبثق من هذه العلاقة روح عامة ، تؤثر في السلوك الاجتماعي ، وتضبط التصرفات ، وتؤثر في المؤسسات والمنظمات ، الاجتماعية والقانونية . وقد ازداد الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي ، على يد عالم الاجتماع الامريكي ، ادوارد روس Edward Ross ، الذي اكد اهمية الضبط الاجتماعي في الحياة الاجتماعية ، وحفظ كيان المجتمع . ثم تطورت دراسة الضبط ، في الفترة الاخيرة ، بازدياد الا بحاث ، التي اجريت على الجماعات وعمليات التفاعل الاجتماعي ؛ وما تمخضت به من ابراز لموضوعات جديدة في علم الاجتماع ، كمستويات الفعل الاجتماعي ، والمعايير الاجتماعية ، والقيم والقواعد العامة للسلوك . لذا رأى علماء الاجتماع ، ان الضبط الاجتماعي ، اصبح ، في الواقع ، مرادفا ً للتنظيم الا جتماعي Social Organization ، على اساس ان التنظيم الاجتماعي ، يشير الى القيود والانماط كافة ، التي يتولد منها الانضباط والنظام الاجتماعي ؛ وان كان الضبط الاجتماعي يقتصر ، في اكثر اشكاله شيوعا ً ، على التأثير الناجم عن الاجهزة الرسمية . كما اهتم علماء الاجتماع بربط الضبط الاجتماعي ربطا ً وثيقا ً بالثقافة . وجعلوا من العسير دراسة الضبط الاجتماعي بعيدا ً عن علم اجتماع

الثقافة . مثال ذلك ، ان جورفيتش Gorfetch ، يرى ان الضبط هو مجموع الانماط الثقافية ، التي يعتمد عليها المجتمع عامة في ضبط التوتر والصراع . فالضبط ، اذا " ، وسيلة اجتماعية او ثقافية ، تفرض قيودا " منظمة على السلوك الفردي او الجماعي ، لجعله مسايرا " لقيم المجتمع وتقاليده .

2 – اشكال الضبط الاجتماعي :

لما كان الضبط الاجتماعي هو القوة ، التي بها يمتثل الافراد ، نظم المجتمع الذي يعيشون فيه ؛ فان وسائل الضبط واشكاله تختلف من مجتمع الى اخر ، بل في المجتمع الواحد نفسه ، باختلاف الزمان و المكان . فالضبط في المجتمعات الشرقية المحافظة ، يختلف عن الضبط في تلك الغربية المتحررة . ومن الممكن ان تختلف وسائل الضبط واشكاله ، داخل المجتمع الواحد ؛ فهو في صعيد مصر ، يكون ، عادة ، اكثر صرامة وشدة منه في الوجه البحري . كما ان وسائل الضبط في العصور الماضية ، هي غيرها في هذه الحديثة ، من حيث درجة الشدة والصرامة . وعلى هذا ، يرى علماء الاجتماع ، ان للضبط شكلين رئيسيين ، هما :

أ – الضبط القهري Coercive Control

وينشأ هذا الشكل من الضبط بناء " على فاعلية القانون والحكومة والقرارات واللوائح التنظيمية ، سواء داخل المجتمع او الجماعات ؛ ويصاحب ، عادة ، بالقوة او الخوف من استخدامها . فانماط السلوك الرادعة ، في حالات الجريمة ، انما هي نوع من الضبط القهري ، الذي يمارسه المجتمع ، لمنع الجريمة ، وردع الآخرين عن اقتراف السلوك ، الذي ينافي القيم والمعايير الاجتماعية .

ب – الضبط المقنع Persuasive Control

اصله ' التفاعلات الاجتماعية والوسائل الاجتماعية المختلفة ، التي تقنع المرء بالتزام قيم المجتمع وقوانينه ؛ وذلك بناء " على الانتماء الى الجماعة ، وعمليات التطبيع الاجتماعي منذ الصغر ، وتعود قيم الطاعة ، ومسايرة المعايير الاجتماعية السائدة داخل المجتمع . وعادة يكون الجزاء الاجتماعي على هذا النوع من الضبط الاجتماعي جزاء " معنويا " ، بمعنى ان الخروج على قيم المجتمع ، يقابله بالنبذ وا لاستهجان ، او البعد عن غير الملتزمين .

كما قد يكون الضبط الاجتماعي مباشرا " ، كما هو الحال في القوانين المكتوبة ؛ او غير مباشر ، كما يتمثل في التوقعات العامة والعادات والتقاليد غير المكتوبة .